م.36

ولاية العهد للرضا من آل محمد (صلى الله عليه وآله)

د.عبدالهادي عبدالحميد الصالح
a.alsalleh@yahoo.com

عهد الخليفة العباسي «الرشيد» في تقاسم السلطة إلى أبنائه: الأمين والمأمون والقاسم، لكن ما إن مات حتى نشب الخلاف والقتال داخل البيت العباسي، وخضعت الدولة العباسية إلى اضطراب سياسي وصراع دموي، استشرى فيها الفساد ونهب الأموال العامة، مما شجع المعارضين والمضطهدين على القيام بانتفاضات وثورات، وخاصة من العلويين الذين رفعوا رايات الجهاد يؤازرهم بعض العلماء من المدارس الإسلامية والسياسيين.

ولم يشارك فيها أئمة أهل البيت عليهم السلام لما لهم من حنكة سياسية وبعد نظر، حيث يرون أن مصير كل ذلك الفشل!

فكان هذا الحراك السياسي والثوري مصدر عدم استقرار وإزعاج للخلافة العباسية التي آلت إلى قيادة «المأمون»، الذي حاول أن يهدئ ساحته، ويسعى إلى إقناع الخصوم بالاعتدال، فلجأ إلى مهادنة العلويين واستمالة الرأي العام، وبادر لترضيتهم بتنصيب الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام بالخلافة وولاية العهد، بصفته الإمام المفترض الطاعة من أهل البيت عليهم السلام، والذي كان لا يزال في المدينة المنورة يمارس دوره القيادي في التدريس العلمي للشريعة الإسلامية، والتوجيه الأخلاقي، وعبر الحوار والمناظرات لمواجهة تسرب أفكار الزندقة، والانحدار السلوكي والمجون. فاستدعى الخليفة جبرا الإمام الرضا إلى التوجه إلى «مرو» عاصمة المأمون العباسي في إقليم خراسان في شرق بلاد فارس للتشاور، وذلك في رحلة طويلة كان للإمام الرضا عليه السلام وقفات توعوية وإرشادية مع جمهور وعلماء المدن التي مر بها.

وفي مرو طرح المأمون على الإمام ولاية العهد، لكن الإمام الرضا عليه السلام رفض هذا المنصب لأنه كان يدرك أهداف المأمون من وراء «ولاية العهد»، يريد الإقرار بشرعية حكمه وتثبيت سلطته. وبعد محاولات عدة لجأ المأمون إلى التهديد بما يعرض مصالح الإسلام والمسلمين إلى الخطر، فاضطر خلالها الإمام الرضا عليه السلام إلى قبول ولاية العهد ولكن بشروط! ومنها ألا يتدخل في أمور الدولة وقراراتها، ولا يتحمل أي مسؤولية، يعني قبولا رمزيا مجردا من أي صلاحية.

ورغم ذلك فقد اتجهت قلوب الناس وعقولهم إلى الإمام، وثبت أنه أكثر فاعلية وتأثيرا على الجماهير، ومع ضغوطات رجالات بني العباس، ودسائس حواشي الخليفة الذي أدرك خطورة وجود شخص الإمام، لجأ إلى اغتياله غيلة عبر تسريب السم إلى الفاكهة، فاستشهد الإمام علي بن موسى الرضا في مثل هذه الأيام من صفر سنة 203 هـ ودفن بمدينة طوس وتعرف اليوم بمدينة «مشهد» حيث يتشرف بزيارة المرقد الرضوي الشريف ملايين الناس من أنحاء المعمورة، وفاء للمودة والولاء لآل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

إضاءة

نوادر التعليم: النجاح الشامل

د.عادل عبدالله الوقيان *
Wugayan@gmail.com

لا يخفى على أحد أن القدرة التدميرية لأسلحة الدمار الشامل تنسف دولا بأكملها في لحظات، لذا تجتهد دول العالم في تجريمها ومنعها. لكن منهجنا الأخير في التعامل مع أزمة كورونا في مجال التعليم هو طريقة «افرح يا قلبي» وهي هدية النجاح الشامل في مختلف المراحل التعليمية خاصة الثانوية العامة. هذا التوجه قد لا يهدم رأس المال المعرفي للدولة اليوم، لكنه يشكل انتكاسة وخيمة ستظهر نتائجها تدريجيا، شئنا أم أبينا. فأسلوب «بنجاحك افرح، ولو كنت نايم على المطرح»، يسعد الكسول ويحزن المجتهد. فما ذنب من حرم نفسه من سبل التسلية والترفيه، وكرس نهاره وليله للدراسة، حتى يتساوى معه كسول يسوف الدراسة ولم يتصفح كتابا ولا حل مسائل ولا فهم معادلات؟

سياسياً، هذا الحل سيرضي قسما كبيرا من أولياء الأمور، لأن فلذات أكبادهم نجحوا، واجتازوا سنة دراسية تعطل نهل العلم فيها من منتصف مارس إلى منتصف أغسطس، وحصلوا على شهادة حكومية رسمية. لكن بخلاف ذلك، ماذا يعني هذا القرار لمستقبلنا كدولة أحادية الدخل ستحتاج الى قدرات بنائها في ظل مطالبات الشعب بإعادة التركيبة السكانية لصالح المواطنين؟ ألا يكفينا أن نرى تدهور مستوانا في المسابقات الدولية؟ ألا نفزع لناقوس خطر ينبئ بمزيد من الضعف لمخرجاتنا التعليمية في ظل إنفاق حكومي مرتفع دون أن تقابله جودة مميزة لمخرجات التعليم؟

وهل سنرى أن قاعدة «الهون أبرك ما يكون» ستكرس واقعا اجتماعيا للتعامل مع أي أزمة قادمة دون أن نعي ماذا سيترتب على «القرار الشعبوي» من نتائج؟ كيف ستتعامل مؤسسات التعليم العالي مع مخرجات لا تستطيع أن تميز بين المتفوق ومتوسط التحصيل والطالب الضعيف من غيره؟ كيف ستتعامل مؤسسات التوظيف مع تحديد من هو المؤهل الحقيقي للدخول في المهنة في ظل ظلم جائر يفرضه أصحاب الواسطة والمحسوبية على المجتهد الذي لا ظهر له أو تعفف عن إذلال نفسه أمام غيره ليحصل على حقه الذي استحقه بتفوقه واجتهاده؟

ولن أستغرب عندما يقول قائل «اللي ايده في الماي مو مثل اللي ايده في النار» لكي يبرر مأزق وزارة التربية في التعامل مع الشلل الشامل في مرحلة مواجهة جائحة كورونا. لكن الوزارة، وقبل أن تتخذ أي خطوة، لم تفتح الدعوة لأهل الخبرة والرأي لاستمزاج مرئياتهم، ولم نشاهدها تسترشد بالتجارب العالمية لدول قامت بها لمواجهة تداعيات تلك الكارثة الصحية على التعليم الإلزامي. كما ضاع وقت طويل لم يستغل في صياغة السيناريوهات البديلة للتعامل مع المعضلة، فالشعب ملتزم بالحظر، والوقت يسير ببطء، فأبقت الوزارة المشكلة في حدود مكاتبها وجاء النواب للضغط من أجل الحل السياسي السعيد. وهكذا جاء، وليته لم يأت.

* **متخصص في العلوم الإدارية**

قضية ورأي

«كورونا» الثانية والانتخابات

د.عادل إبراهيم الإبراهيم
libraheem@hotmail.com

يتم الرجوع إلى المرحلة الثالثة وحتى الإغلاق الكلي لإرسال رسالة واضحة بأن الدولة لن تتوانى في اتخاذ أي إجراء صحي مهما بلغت ضراوته لحماية المواطنين والوافدين من هذا الوباء نتيجة لتراخي بعض الجهات الحكومية والأسواق والمجمعات التجارية وعدم التزام الغالبية باتباع الإجراءات والتعليمات الصحية سواء من المسافرين أو من هم داخل البلاد وتزامن ذلك مع الإنفلونزا الموسمية، والتي بلا شك ستؤثر على النظام الصحي.

وفي هذا السياق أيضا ونحن على موعد مع الانتخابات البرلمانية أن تتشدد الجهات المختصة الأمنية والصحية في وضع الضوابط الصارمة وتنفيذ القانون لكل من يخالف التعليمات الصحية المنتظرة بهذا الشأن والتي نأمل أن تصدر من الآن لكي يعلم الجميع أن صحة المجتمع أهم من أي تجمع، وأن المنظومة الصحية يجب ألا تتأثر بتصرف كهذا لا مسؤول وهذا للأسف ما لاحظناه من خلال الانتخابات الفرعية أو ما تسمى التشاوريات القبلية التي أجريت ونشرت في تحد صارخ لكل الإجراءات الصحية والتي بلا شك ستكون تداعياتها ازدياد الحالات المصابة بهذا الوباء.

كما أتمنى أن تتشدد وزارة الصحة في الإشراف الجدي على تطبيق (شلونك) والتشدد مع المسافر العائد، حيث للأسف، وما يتداول عن تراخي في متابعة الملتحقين بالتطبيق ومدى التزامهم بالحجر الصحي وغير ذلك ما علينا إلا توقع الأسوأ وتتحمل الجهات الصحية التبعات الناجمة عن ذلك.

رؤى اقتصادية

تعزيز الاستقرار المالي العالمي

حمد عبدالغفور محمود مدوه
hamedmadouh919@hotmail.com

تشهد دول العالم تطورات تداعيات فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول والأسواق المالية، من خلال التأثيرات على عدد من القطاعات الاقتصادية من أهمها الصناعة والطاقة والسياحة وغيرها من القطاعات الأمر الذي يشكل تحديا أمام صانعي السياسات في مواصلة دفع عجلة التنمية في دولهم.

كما شكل فيروس كورونا تحديا للاستقرار الاقتصادي، حيث إن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلبا من خلال احتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية من قطاعي الشركات على اختلاف أحجامها والأفراد على حد سواء.

ووفقا للدراسات الاقتصادية العالمية، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي لعام (2020) ركودا غير مسبوق له على غرار الأزمة المالية العالمية (2008). حيث قامت المصارف المركزية حول العالم باتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية لتجنب الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي منها: ضخ السيولة في القطاعات المصرفية، تعزيز منظومة ضمان القروض، برامج دعم للقطاعات الإنتاجية، وقف توزيعات المكافآت والأرباح السنوية.

لذلك تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه استقرار الأنظمة المالية والمصرفية العالمية، حيث برزت الحاجة إلى العمل على بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي من خلال مجموعة متغيرات يطلق عليه «مؤشر الاستقرار المالي» والذي يعمل على التقليل من احتمالية حدوث الأزمات المالية، وأدى ذلك إلى تبني الدول العربية سياسات احترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي.

وبالنظر إلى القطاع المصرفي الكويتي فإنه يتمتع بمتانة عالية تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية التي تتخطى المعدلات العالمية بفضل السياسات التحوطية التي تبناها بنك الكويت المركزي منذ الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى عدم توانيه عن اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها ان تلبي المصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

رؤية

حنان بدر الرومي
Hanan.AlRoumi@gmail.com

كويت جديدة

فترات طويلة مرت على الشعب الكويتي كان ينتقل فيها وبسرعة غريبة من الفرح إلى الخوف ومن الابتسامة إلى الحزن والترقب وكأن بينهم وبين الراحة والسعادة عداء، فبعد المرافعة التاريخية الرائعة للشيخ صباح الخالد في مجلس الأمة والتي أعادت الإشراق للوجوه فجعنا بوفاة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراه، فدمعت العيون واعتصرت القلوب لفقده.

لم يرحمنا إخوان الشيطان فتصدرت الشائعات المسرح ورسمت سيناريوهات غريبة لمستقبل مظلم للدولة واجتهدوا لبث روح الفُرقة بين الشعب الكويتي وشعوب المنطقة والوطن العربي، ولا ننكر أن أيام العزاء كانت حزينة للغاية، ولمسنا مدى الخوف الذي جمع الكويتيين على البلد وأهلها ولولا هدوء القيادة والشعب وتكاتفهم لحدث ما لا تحمد عقباه.

نعلم يقينا أن هناك أيدي خبيثة تسعى جاهدة ولسنوات لضرب الكويت وشعبها في الداخل والخارج وبمساعدة أشخاص نصنف بعضهم كخونة، أما الصنف الآخر فهم من عبدة الدينار ومحبي المناصب، فتعاظم الفساد وتراجع نمو البلد وكثرت مشاكله.

يقول الأطباء: «الوعي بالمرض وأسبابه يساعد على سرعة التشافي» والمرض الطويل الذي عانت منه الكويت لا تخفى أسبابه الحقيقية على القيادة السياسية والشعب ولأننا نقف على أعتاب مرحلة جديدة فإن الكويت تستصرخنا لإعادة شبابها ونضارتها، وذلك لن يتحقق إذا استمرت الأساليب القديمة في الرؤى وفي سياسات التنفيذ.

الكويت الجديدة تحتاج لرؤية واقعية فاعلة بناءة تبنى على إستراتيجية جريئة لإنقاذ الكويت من نتائج التخبط السابقة، مع الحرص على الإبعاد التام لكل الوزراء والقياديين الذين أثبتوا فشلهم، ومحاسبة كل من تطاول على المال العام وإجبارهم على إرجاع ما تمت سرقته وإعادة كل ما تم توزيعه بغير وجه حق من أراض زراعية وغيره، مع الحزم في تطبيق القانون والجدية في إعادة هيبته، والمضي قدما في مجالات التنمية البشرية للكويتيين وفتح آفاق الإبداع والمنافسة الشريفة لهم مع التركيز الصادق في معالجة الخلل الكبير في التركيبة السكانية، وإلغاء حق وزير الداخلية في التجنيس لما لحق بهذا الموضوع من شبهات أضرت بالمجتمع.

لا نشكك أبدا في حب أهل الكويت لوطنهم وتمسكهم بقيادتهم، ولكن قصص الفساد التي مرت عليهم والتي طالت كل قطاعات الدولة مع الاستهانة الغريبة بالشعب وتفضيل الوافدين عليهم وغير ذلك أدى إلى غضب عصف بالقلوب وشعور عميق بعدم الأمان مع الخوف من المستقبل، ولكن بناء الكويت الحديثة لن يتم بدون مشاركة الشعب، والذي سيشارك في انتخابات مجلس الأمة الجديد الذي اتضحت بعض نتائجه ضمن تشاوريات بعض القبائل وبجرأة تامة على القانون، وحتى 28 نوفمبر موعد الانتخابات المقبلة أتوقع في حال أن أثبتت الحكومة الجديدة جديتها في إدارة الدولة وشؤون المواطنين فإننا سنلمس تغييرا كبيرا في نتائج الانتخابات، وبما يساهم في بناء كويت جديدة وجميعنا في حالة ترقب لهذا المخاض، ونسأل الله سبحانه الرحمة والعون لوطننا الغالي.

في الصميم

«تعليم البدنية عن بعد».. أنتم من صچكم؟!

م.غنيم الزعبي
@ghunaimalzu3by

من أجمل مشاهد مسرحية «شاهد ما شفش حاجة» الذي يتم فيه التنكيل بعادل إمام من القاضي والمدعي العام والمجرم في الزنزانة ينظر إليه نظرات يتطاير الشرر منها، كل هذا لم يكن كافيا فقط ليتطوع أحد الحضور ليزيد معاناته بشرح بعض جوانب القضية بعد أن شكره عادل إمام سأله: أنت معاهم؟ رد عليه لا. عندها لم يتمالك عادل إمام وصفعه بقوة وهو يردد «أنا ناقص!» يعني مش كفاية دول؟!

تذكرت هذا المشهد عندما شاهدت جداول جميع مراحل التعليم عن الكويت لأفاجأ بوجود تربية بدنية ورسم وموسيقي، وفي الحادي عشر فيه نشاط تخضير.. لا أمزح.. مكتوب نشاط زراعة وتخضير. يا مثبت العقول. «التعليم عن بعد» تجربة جديدة وفي بعض الأحيان مخيفة للطلبة والأهالي والمعلمين والمعلمات.

لكي تبدأها صح يجب أن تكون فقط للمواد الأساسية في البداية بل المواد الأساسية أيضا يجب اختزالها للحد الأدنى لضمان نجاح تجربة التعليم عن بعد التي سيكون ضدها الكثير من الأمور مثل تفاوت ضعف وقوة شبكة الإنترنت من موقع لآخر وقلة وعي الناس بهذه التجربة الجديدة.

لذلك يجب أن تبدأ بالتدريج وبالحد الأدنى ثم بعد فترة عندما يتعود الناس عليها ويتم حل مشكلات الشبكة تقوم بتطعيمها ببعض المواد الأخرى والتي لا أعرف ماذا سيحصل لو أنها غابت عن المنهج الدراسي شهرين ثلاثة لتمنح الناس فرصة للتركيز على هذه التجربة الجديدة وعدم تشتيتهم بمواد يمكن أن تنتظر شهرين ثلاثة. لكن هذه هي آفتنا مع التعليم والتربية في الكويت يجلسون في غرف اجتماعات مكيفة ومريحة وينظرون ويخططون ويتفلسفون لواقع مثالي بعيد عن الواقع على الأرض.

فكلما اعتقدنا أننا وصلنا الى القاع في مستوى التعليم يفاجئنا مسؤولو «التربية» بمستويات جديدة (they keep digging).

وجود جميع المواد العملية في الجدول مثل الموسيقى والرسم وصدق أولا تصدق التربية البدنية! نعم يا سادة في ظل كورونا ولخبطة العام الدراسي وزارة التربية مصرة على تدريس التربية البدنية في نظام التعليم عن بعد.. كيف؟ الله وحده يعلم. لكنني أعلم أن لسان حال أولياء الأمور الذين يخوضون تجربة التعليم عن بعد هم وأطفالهم لا يرون هذا الأمر مسليا أو مضحكا، فما ان ترفع الأم ظهرها بعد ساعات من محاولة إدخال معلومة من مادة العربي أو الرياضيات تفاجأ بابنها يقول لها إن معلم التربية البدنية أعطاني واجبا!

نعم؟! ترد الأم بتساؤل غاضب: واجب ماذا الذي سيعطيك إياه مدرس التربية البدنية؟!

نقطة أخيرة: أعزائي مسؤولي المناهج في وزارة التربية، لو تكرمتم.. قليلا من الواقعية.. اتركوا عنكم التخطيط المثالي والوردي وارأفوا بحال الأمهات والآباء الذين تحولت بيوتهم لمدارس بها 6 و7 وفصول حسب عدد الطلبة في البيت! وخففوا عنهم الحمل قليلا.

مواطن 2035

الحلم الوطني

محمد ناهس العنزي

لقد أصبح علم التخطيط الاستراتيجي مدخلا أساسيا للدول في بناء قدراتها التنافسية العالمية، وتطبيق الاستراتيجية على أرض الواقع يمنع الكثير من الممارسات المتناقضة في الدولة وما يسمى بالأنشطة المتضادة. لعل أجمل تعريف للتخطيط الاستراتيجي هو «هندسة المستقبل وفق الإرادة الوطنية». هندسة المستقبل بمعنى تشكيله، وكأنه قطعة من صلصال أو معدن قابل للتشكل. والسؤال: كيف نشكله؟ الإجابة ببساطة: وفق الإرادة الوطنية!

وقد طرحت في مقالي السابق سؤالا: ماذا نريد للوطن، للكويت الحبيبة، بعد 25 عاما أو 50 عاما من اليوم؟ ويتعلق بذلك أسئلة أخرى منها: ما شكل كويت المستقبل برا وجوا وبحرا؟ ما مميزاتها كدولة؟ كيف تدار عجلة اقتصادها؟ بماذا يمتاز مواطنوها؟ ما القوة الاستراتيجية التي تملكها الدولة ضمن المنظور التنافسي العالمي؟ ما طبيعة الصناعات فيها؟ ما طبيعة التركيبة السكانية آنذاك؟ الكويت في عام 2035 أو 2050، ما نقاط قوتها، ضعفها، تحدياتها، وفرصها الاستراتيجية؟

ولعل العديد يتساءل إن كنا نملك حاليا إجابات شافية وشاملة عن هذه الأسئلة. حتى وإن لم يعرفها المواطن العادي البسيط، أتساءل عن مدى توافر هذه الإجابات للساسة وأعضاء مجلس الأمة أو المجلس البلدي أو الهيئات المهمة في أركان الدولة.

وقد طرحت التحدي الأبرز وهو إنتاج وتأسيس «الحلم الوطني»، وهو الحلم الذي يعبر عن طموحات المواطنين وآمالهم تجاه وطنهم. ومن المهم جدا التفريق بين خطة الحكومة أو أهداف حزب معين يقود المشهد السياسي لمدة معينة (في بلد ما) وبين الخطة الاستراتيجية العامة للدولة. وهذا ما نشهده عبر تعاقب الأحزاب والتيارات على منصب رئاسة الحكومة وأغلبية البرلمان، فهم جميعا يستمرون قدما نحو تحقيق الأهداف الكبرى والاستراتيجية للدولة، بغض النظر عن انتماءاتهم.

أين نحن اليوم من وضوح «الحلم الوطني» ومعرفته وقراءته وتداوله ورسوخ معناه وأبعاده في ذهن الساسة والاقتصاديين والمعلمين وعموم المخططين للدولة؟ ماذا عن خطط المؤسسات الكبرى في الدولة وانسجامها مع خطة الدولة ككل؟ أين هي أبعاد هذا الحلم وإسقاطاته في مناهجنا الدراسية، وسياسات التعليم العالي والتعليم المهني، وربما جميع سياسات الوزارات والهيئات؟ لا أعتقد أننا سنجد أثرا للخطط التنموية والخمسية ما لم تتضح لدينا جميعا «إلى أين نسير، وماذا نريد لمستقبل هذه البلد الكريم والمعطاء».

ما غاياتنا الوطنية الكبرى، ولندع جانبا اللهاث نحو كتابة الخطط الإنشائية بهدف اعتماد الميزانيات المالية السنوية وحسب، ولننظر الى بيتنا من الداخل ونعيد ترتيب الأولويات والغايات الوطنية التي متى ما اتضحت، تجلى المشهد وتبلورت الخطة واتسقت الموارد وتضافرت جهود الدولة بكل أفرادها ومؤسساتها، وعندها سيتبنى الجميع الحلم الوطني.. الغائب.